الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.48

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **48**

الأربعاء، 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس ..... (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاباسوف (أوزبكستان).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): قبل بضعة أيام، في 6 كانون الأول/ديسمبر، وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر، تلقيت رسالة استثنائية (S/2023/962). وفي تلك الرسالة، ولأول مرة منذ أكثر من 30 عاما، استند الأمين العام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسمح للأمين العام بأن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وقد قام بذلك نظرا لضخامة الخسائر في الأرواح في غزة وإسرائيل في الشهرين اللذين انقضيا منذ الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ومن أجل تجنب الانهيار التام، وهو ما يُعد كارثة قد تكون لها عواقب لا سبيل لتداركها على السلام والأمن في المنطقة. وقام بذلك لما تشهده الحالة الإنسانية من تدهور سريع. وقد تمكنت شخصيا من مشاهدة هذا التدهور قبل بضعة أيام عند معبر رفح.

لقد كانت إكوادور واضحة في إدانتها القاطعة وبشكل لا لبس فيه للهجمات الإرهابية الفظيعة وغير المبررة التي ارتكبتها حماس، فضلا عن مطالبتها بالإفراج عن جميع الرهائن فورا وبدون شروط. لقد قمنا بذلك مرارا وتكرارا، ونقوم بذلك مرة أخرى اليوم. وكنا كذلك واضحين في التذكير بأن للشعب الفلسطيني حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفي تطلعاته المشروعة للعيش في أمن وحرية وعدالة وفرص وكرامة. وأعربنا عن تضامننا مع إسرائيل ومع فلسطين، لأن جميع الأرواح غالية ولأننا نحزن على كل الوفيات ولأنه لا مبرر للتسبب في الألم والموت للمدنيين الأبرياء.

وقد أشرنا إلى أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن سكانها، وأيضا إلى أن عليها التزام لا مفر منه باحترام مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في ممارسة ذلك الحق. كما رفضنا استخدام حماس للمدنيين دروعا بشرية. باختصار، كان موقفنا واضحا واستند إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

القانون الدولي وإلى الدفاع عن حياة الإنسان وكرامته. تلك هي المبادئ التي نسترشد بها في هذه المسألة وجميع المسائل. وهذه هي المبادئ التي ستستمر في توجيهنا.

لقد دعينا مرة أخرى إلى الجمعية العامة، على إثر رسالة الأمين العام واستخدام حق النقض في مجلس الأمن، للنظر في مشروع القرار والتعديلات المقترحة عليه. واتساقا مع المبادئ التي أشرت إليها للتو، نعتقد أن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية ضروري تماما للتخفيف من حدة الحالة الرهيبة في غزة والحد من خطر انتشار أعمال العنف في المنطقة. ونعتقد أيضا أن من الضروري أن تدين الجمعية صراحة حماس على إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهو أمر لم يتم للأسف في الوقت المناسب في القرار المتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط-21/10). ونعتقد أن من الضروري أن نشير بوضوح إلى المسؤوليات الواضحة اليوم حتى نتمكن من المطالبة بالوفاء بالمسؤوليات التي ستحدد في المستقبل.

ولتلك الأسباب، صوتنا مؤيدين القرار دإط-22/10 والتعديلين المقدمين (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29).

وأخيرا، أكرر ما قاله وفد بلدي مرارا وتكرارا في الجمعية وفي مجلس الأمن وفي محافل أخرى: إن ما يقرب من ثمانية عقود من الصراع، والآلاف المؤلفة من القتلى، وما عانت منه أجيال بأكملها من ألم ومعاناة لا حد لهما أوضح دليل على أن الحل لا يكمن في العنف. إن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. فلنعمل معا لتحقيق ذلك الهدف.

السيد البوسعيدي (عمان): نجتمع اليوم، مرة أخرى، تحت سقف هذه القاعة المهيبة، قاعة الجمعية العامة، في ضوء التعطيل المتكرر والمقصود لمجلس الأمن ومنعه من اتخاذ تدابير عملية وملموسة تحفظ الأمن والسلم الدوليين، تدابير توقف مسلسل قتل المدنيين الفلسطينيين من شيوخ ونساء وأطفال. ولا شك أن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لهو تعبير جماعي حي رافض للعقاب الجماعي والتطهير العرقي ضد شعب بأكمله، بما يسمح بتنفيذ مخططات عنصرية قلما شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية.

نجتمع اليوم، بعد ما يقارب شهرين من التعطيل المتعمد لمجلس الأمن، رغم الدعوات الصريحة من قبل المجتمع الدولي ممثلة في هذه الجمعية وفي مجلس الأمن وفي موقف الأمين العام للأمم المتحدة، والذي نحييه على دعمه للسلام والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما نحيي هذا الجمع الهائل من الدول الأعضاء التي وقفت إلى جانب الحقيقة والعدالة الدولية منادية بالوقف الفوري وغير المشروط لقتل المدنيين في قطاع غزة.

لن ينسى العالم والشعوب المحبة للسلام منح إسرائيل الضوء الأخضر لتتمادى في جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي جريمته أنه رفض الاحتلال وعبر مرات ومرات عن توقه لنيل الحرية وممارسة حقه المشروع كغيره من شعوب العالم في تقرير المصير. ونؤكد أن مشروع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي مرفوض.

ونحمل إسرائيل، بوصفها سلطة الاحتلال، ومن يساندها في تنفيذ هذه الجريمة المسؤولية الكاملة. هذا العدوان الغاشم الذي تسبب ويتسبب في إسقاط الشرعية عن مجلس الأمن. هذا المجلس الذي طالما افتخرنا بمنجزاته ودوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. لقد أسقط كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب المحبة والتواقة للسلام القناع عن المشاريع التي تم تسويقها حول الديمقراطية والحريات وغيرها من الشعارات الزائفة. ما نراه اليوم في فلسطين لهو صورة مغايرة تماما لما سوقتم وتسوقون له منذ عقود حول الديمقراطية.

للأسف، خسرتم كل هذه المعايير بالتمادي في ازدواجية المعايير التي تمارسونها في قطاع غزة وفي غيرها من مناطق العالم. للأسف، كل ذلك ينتقص من مكانة هذه المنظمة ومن مشروعية مجلس الأمن. الحقيقة الثابتة أن مشاريع إسرائيل منذ عام 1948 وصلت إلى طريق مسدود، أمام إصرار الشعب الفلسطيني ومقاومته. لقد تكسر مشروع الاحتلال والتصفية والتهجير القسري على صخور غزة الصامدة.

كل الشعوب اليوم تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله وقضيته العادلة مطالبين بنظام عالمي يعلي من قيمة الإنسان، أينما كان في أي بقعة من العالم، نظام عالمي يتشكل على أسس ومعايير المساواة وحماية الشعوب. هذه هي الرسالة التي أجمعت عليها دول العالم في هذه القاعة المهيبة للجمعية العامة للأمم المتحدة. رسالة مطالبة بإسقاط جدار الظلم، ليس فقط عن قطاع غزة والشعب الفلسطيني، بل عن كافة الشعوب التواقة للحرية وممارسة حقها المشروع غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ختاما، لقد سعى البعض إلى إخفات صوت فلسطين. لكن المفاجأة أن العالم أجمع تحول صادحا بصوت فلسطين. لقد تيقن العالم تمام اليقين أن الإرهاب هو ما تمارسه إسرائيل، أمام أسماع وأنظار العالم. لكن صوت الإنسانية أقوى، وسيخرج من دولكم "كلنا فلسطين".

السيدة مالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يستمر الآن تصعيد الأعمال القتالية – أولا في إسرائيل ثم في الأرض الفلسطينية – لأكثر من شهرين. كما أن حجم المعاناة الإنسانية والخسائر الفادحة في الأرواح أمر مروع.

وفي الأسبوع الماضي، شاركت فنلندا في تقديم القرار دإط–22/10 وصوتت مؤيدة له، وهو القرار الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

وأدانت فنلندا أيضا بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس على إسرائيل. وفقد أكثر من 200 1 شخص أرواحهم في تلك الهجمات، وكان معظمهم من المدنيين. ولا تزال حماس وجماعات أخرى تحتجز الرهائن في غزة، ونطالب بالإفراج عنهم فورا وبلا شروط. ولا يمكن أبدا تبرير الإرهاب، وتعترف فنلندا اعترافا كاملا بحق إسرائيل في حماية سكانها المدنيين من الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، شددنا أيضا بقوة وباستمرار على ضرورة أن تكون العمليات العسكرية متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي الإنساني. وفي كل حالة، يجب اتخاذ جميع التدابير لإنقاذ أرواح المدنيين.

منذ بدء العملية العسكرية التي تشنها إسرائيل، أفيد عن مقتل ما يقرب من 000 20 شخص في غزة، وكان معظمهم من النساء والأطفال. وأصيب عشرات الآلاف غيرهم بجروح ودمرت المنازل ونزح ما يقرب من مليونَي شخص. إن الحالة الإنسانية كارثية، ولا يصل ما يكفي من المساعدات إلى المحتاجين. وقد حذر الأمين العام غوتيريش بأعلى صوت ممكن من الخطر الوشيك المتمثل في زيادة تدهور الحالة الإنسانية الكارثية وانهيار منظومة العمل الإنساني. ويجب حماية حياة المدنيين ولا يمكن توزيع المساعدات بينما يحتدم القتال.

ولذلك، تضم فنلندا صوتها إلى صوت الأمين العام في دعوته إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لضمان حماية المدنيين وتوزيع ما يكفي من المعونة المنقذة للحياة في جميع أنحاء غزة. ويجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني احتراما تاما. ويجب أن تنتهي معاناة المدنيين.

ولا يزال خطر حدوث تصعيد أوسع نطاقا مرتفعا. وقد اشتدت التوترات في المنطقة ككل، ولا سيما في المنطقة الحدودية بين إسرائيل ولبنان، وندعو جميع الجهات الفاعلة في المنطقة إلى وقف التصعيد. وفي الضفة الغربية، يعوق العنف المتزايد الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون الجهود الدولية الرامية إلى وقف التصعيد. ويقع على عاتق إسرائيل التزام قانوني بحماية المدنيين من عنف المواطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات، وهي جميعها غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وتدل الحالة مرة أخرى على أننا بحاجة إلى حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967. وتشكل غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية مجتمعة الأرض الفلسطينية. ويجب أن يلبي الحل المستقبلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية على السواء والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة والتمتع بالسيادة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتسوية جميع مسائل الوضع الدائم. ونعلم جميعا أن هذه هي الطريقة

المستدامة الوحيدة لضمان السلام والأمن للجميع في المنطقة. لقد حان الوقت لاستئناف الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لحل النزاع. وتستحق شعوب المنطقة في النهاية مستقبلا خاليا من العنف.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تعرب فرنسا عن قلقها البالغ إزاء المأساة الإنسانية المستمرة في غزة. لقد دق الأمين العام ناقوس الخطر الأسبوع الماضي وكان على حق في ذلك.

فقد ساءت الحالة على نحو كبير منذ استئناف الأعمال القتالية في 1 كانون الأول/ديسمبر. وتشير جميع المنظمات الإنسانية إلى عجزها عن تقديم المعونة الإنسانية للسكان المدنيين في ظل الظروف الراهنة.

ولهذا السبب، صوتت فرنسا مؤيدة للقرار المصري (القرار دإط-22/10). ولهذا السبب أيضا، تدعو فرنسا إلى هدنة إنسانية جديدة فورية ودائمة والتي يجب أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ومنذ اليوم الأول، أكدت فرنسا مجددا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وواجبها في القيام بذلك في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين.

لقد ارتكبت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية جرائم وحشية ولاإنسانية ضد المدنيين والنساء والأطفال الإسرائيليين. ونكرر إدانتنا الشديدة لتلك الأعمال، ولا سيما العنف الجنسي الذي ارتكبته حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا السبب، صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع التعديل الأمريكي (A/ES-10/L.29).

وتأسف فرنسا أيضا لعدم إشارة القرار المصري إلى أن تحويل وجهة المعونة واستخدام الهياكل الأساسية المدنية لأغراض عسكرية يشكلان انتهاكا لمبادئ العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني.

وتواصل فرنسا الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. ولهذا السبب، صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع التعديل النمساوي. وتشير فرنسا إلى أن هذا النداء يتماشى مع القانون الدولي وأنه اعتُمد بوضوح بموجب القرار 2712 (2023). وتتساءل فرنسا عن سبب عدم إدراج الدعوة إلى إطلاق سراح الرهائن في نصوص الأمم المتحدة.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاما راسخا – في مجلس الأمن والجمعية العامة والمنطقة – بحل الأزمة من جميع جوانبها: الأمنية والإنسانية، وقبل كل شيء، السياسية.

السيد حسين (جزر القمر) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة ذات الأهمية الحيوية في غضون هذه المهلة القصيرة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لمصر، رئيس مجموعة الدول العربية، والممثل الدائم لموريتانيا، رئيس منظمة التعاون الإسلامي، على طلبهما استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

اليوم، نستأنف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بإحباط شديد. إن الحالة الكارثية وغير المتحملة التي يجد السكان المدنيون الفلسطينيون أنفسهم فيها تستدعي منا العمل جميعا. ولم تلق نداءات الدول الأعضاء آذانا صاغية، كما لم يُستجَب لنداءات الأمين العام، الذي نبه، بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، مجلس الأمن إلى الحالة الكارثية في غزة. وبالمثل، جرى تجاهل أصوات أغلبية أعضاء مجلس الأمن.

وتجدر الإشارة إلى مشاركة أكثر من 100 بلد في تقديم مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/970، مما يدل على قلق دولي كبير. ومع ذلك، يثير استمرار حالة جمود المجلس تساؤلات جدية بشأن مصداقيته، وتترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة، ولا سيما في مجال الصحة، بما في ذلك خطر المجاعة والانهيار التام لنظام الدعم الإنساني.

وما يعكس أيضا انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هو الحالة المقلقة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتزايد عدد القتلى من موظفيها، بمن فيهم أفراد أسرهم. وفي مواجهة تلك التحديات، أصبحت مسؤوليتنا عن حماية السكان المدنيين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ما هو المبرر الأخلاقي لفرض هذا العقاب

الجماعي والعشوائي الذي يؤدي إلى مقتل آلاف الناس، ولا سيما النساء والأطفال؟ وفي هذا السياق، دعت مصر، باسم مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى الاستناد إلى أحكام قرار الاتحاد من أجل السلام لتمكيننا من الاجتماع هنا والإعراب عن التوقعات القوية للمجتمع الدولي. وتبرز هذه الحالة أيضا الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر ضروري لضمان حسن سير عمل منظمتنا.

إن اتحاد جزر القمر لا يتغاضى عن أي عنف – أي عنف مهما كان – وندعو الأطراف إلى التعجيل بوقف تصعيد هذا الصراع الذي أودى بحياة الكثيرين، وإلى إعادة الرهائن، بغية إعادة فتح الطريق أمام الحوار والعمل معا من أجل التوصل إلى حل دائم يقوم على وجود دولتين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيرا، أشدد على أهمية مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان التوصل فورا إلى وقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية. إن الوصول إلى المساعدات الإنسانية الأساسية يتعرض لتقييد شديد في العديد من مناطق غزة، مما يترك آلاف المدنيين في حالة من العوز واليأس. يعاني الناس في صمت في تلك المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وتفتقر بشدة إلى الموارد الأساسية. ولا تتطلب هذه الحالة المقلقة اهتمامنا الفوري فحسب، بل تستدعي أيضا اتخاذ إجراءات منسقة وحاسمة. ومن واجبنا بصفتنا مجتمعا دوليا أن نكفل وصول المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين في غزة. ومع ذلك، فإن أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف الإنساني يتمثل في عدم وجود وقف دائم لإطلاق النار. بدون السلام، تواجه جهودنا المبذولة لتقديم الدعم الحيوي عراقيل باستمرار. ولذلك، يجب أن نعمل معا لتعزيز الوقف الفوري لإطلاق النار بما يمهد الطريق لإيصال المعونة الإنسانية من دون انقطاع. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تدار المعونة الإنسانية تحت رعاية المجتمع الدولي. وسيكفل ذلك التوزيعَ العادل والفعال للمعونة ويحول دون تسييس المساعدة الإنسانية.

ويجب أن يظل هدفنا واضحا: إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن حماية أضعف الفئات ومساعدتها. ولهذا السبب صوت بلدي، اتحاد جزر القمر، مؤيدا القرار دإط–22/10، المعنون "حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية". هذه ليست مجرد مسألة مطروحة للنقاش، بل هي مسألة عاجلة وحيوية. إن الأرواح معرضة للخطر، ولا يمكننا التأخير أكثر من ذلك. ويجب على الأمم المتحدة، التي يقع على عاتقنا واجب التمسك بقيمها التأسيسية، أن تتحرك الآن لإنقاذ الشعب الفلسطيني من الإبادة.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تدهورت الحالة الإنسانية في غزة إلى مستوى غير مسبوق. وما يؤكد تلك الحقيقة الصارخة هو انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مرة أخرى في غضون شهرين فقط. وفي ضوء الأزمة الإنسانية الراهنة في غزة، صوتت اليابان لصالح القرار دإط–22/10، الذي جمع أغلبية أصوات المجتمع الدولي، بتأييد 153 صوتا.

ويبرهن كل ما حدث في فترة زمنية قصيرة من سقوط عدد قتلى يستعصي تصوره وتفشي النزوح وانهيار نظام الرعاية الصحية والمجاعة الجماعية حاليا، على خطورة الأزمة. وفي هذا الصدد، تأخذ اليابان على محمل الجد احتجاج الأمين العام بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وحث أعضاء مجلس الأمن على الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

ومع أنه من المؤسف عدم تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات كافية، يجري بذل جهود دبلوماسية جادة لإحداث تغيير ملموس في تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. والواقع أن الجهود الدبلوماسية التي تقودها البلدان المعنية، بما فيها الولايات المتحدة وقطر ومصر، حققت هدنة لمدة أسبوع جديرة بالترحيب شهدناها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن إطلاق سراح بعض الرهائن ودخول المعونة الإنسانية الحيوية إلى غزة. ومع ذلك، منذ انهيار الهدنة، بدأت جولة جديدة من الوفيات والنزوح والدمار. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إيصال مزيد من المساعدات بقدر كبير جدا عبر جميع الطرق المتاحة إلى غزة وفي جميع أنحائها. وعلاوة على ذلك،

تكرر اليابان إدانتها للهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتدعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس وغيرها.

لقد قال المفوض العام لازاريني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في رسالته المؤرخة 7 كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة إن الوكالة مرت بأحلك ساعاتها في تاريخها الممتد على مدى 75 عاما. وقتل أكثر من 130 من موظفيها في عمليات القصف، وكان معظمهم مع أسرهم. وتعرب اليابان عن خالص تعاطفها مع الضحايا والجرحى وتقدم تعازيها للأسر المكلومة. لا بد من امتثال جميع أطراف الصراع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

وستواصل اليابان، بوصفها عضوا مسؤولا في مجلس الأمن، العمل على نحو بناء مع أعضاء المجلس الآخرين لتعزيز صوت موحد يعالج الحالة الإنسانية المتردية في غزة. لقد كان اتخاذ المجلس القرار 2712 (2023) خطوة أولى حاسمة الأهمية، ولكنها ليست كافية. ولا يزال إطلاق النار والقصف مستمرين في غزة حتى الآن. يجب أن يتوقفا فورا لفترة تسمح بالقيام بعمليات إنسانية مجدية لأولئك الذين يعانون من هذه الكارثة الإنسانية.

وفي نهاية المطاف، يظل حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة جنبا إلى جنب في تعايش سلمي وأمن هو الحل الوحيد القابل للتطبيق. ولكن في الوقت الراهن، يجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لإنهاء المعاناة وإنقاذ أرواح الأبرياء.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. يرجع استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة إلى الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ في المجتمع الدولي بأسره.

إن الحالة في الشرق الأوسط، وتحديدا في إسرائيل والأراضي المحتلة وقطاع غزة، معقدة للغاية ومؤسفة. في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت سلسلة من الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس ضد إسرائيل ومواطنيها، وأطلقت العنان منذ ذلك الحين لدوامة جارفة شملت الأعمال العسكرية الانتقامية وأخذ الرهائن في إسرائيل، وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني العامة في غزة، ووقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال الفلسطينيون وموظفو الأمم المتحدة. وأدانت أوروغواي الهجمات الإرهابية الوحشية واللاإنسانية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا يساورنا شك في أن ارتكاب ذلك العمل ضد إسرائيل وسكانها كان الشرارة التي أدت إلى ما يحدث اليوم في غزة. ولنكن واضحين: إن حكومة بلدنا ترفض بأشد العبارات الإرهاب بجميع أشكاله ونطالب بالإفراج الفوري عن كل الرهائن من دون شروط.

ونشعر بالحزن إزاء محنة جميع المدنيين، سواء الموجودين في إسرائيل أو في غزة أو الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وينبغي ألا يكونوا الجهة التي يتعين عليها أن تدفع الثمن الباهظ للتطرف الديني والمواجهة العسكرية التي لا ينبغي أن تشملهم. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023) ونأسف لعدم إمكانية اعتماد مشروع القرار المتعلق بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970).

ونقدّر في هذا الصدد الهدنة التي تفاوضت عليها قطر ومصر والولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة والتي سمحت في الوقت نفسه بإطلاق سراح رهائن إسرائيليين ووصول المعونة الإنسانية لسكان غزة. وتلك الهدنة، التي نعرب عن امتناننا الشديد للبلدان التي شجعت عليها، خطوة في الاتجاه الصحيح، مثلما دعا الأمين العام غوتيريش إلى ذلك في الأسبوع الماضي. وفي هذا السياق، تؤكد أوروغواي مجددا طلب إعلان هدنة إنسانية وتوفير ممرات للأغراض الإنسانية لضمان إيصال المعونة الضرورية، وتعرب عن تأييدها له. ومن الضروري أن يكون بوسع الوكالات المعترف بها مثل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إيصال المساعدات الإنسانية على نحو شامل وسريع وآمن وبلا عوائق. ولا يزال مئات الآلاف من الناس ينتظرون الإمدادات الأساسية مثل الغذاء ومياه الشرب.

ونعتقد أنه على الجمعية العامة أن تدعم مسارا واسعا للمضي قدما يشمل إطلاق سراح جميع الرهائن وضمانات أمنية لوصول المساعدات الإنسانية لفترة طويلة. ولهذا السبب، نعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة (القرار دإط-22/10) ينبغي أن يغطي جميع جوانب الحالة: فمن جهة، الحاجة إلى وقف الأعمال القتالية لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية واحترام القانون الإنساني من أجل السماح بوصول الإمدادات إلى غزة؛ ومن جهة أخرى، الإدانة الواضحة لهجوم حماس ومراعاة الشواغل الأمنية لإسرائيل. وحيث أنه لم يُنظر في جميع تلك الجوانب بطريقة متوازنة في القرار، فقد رأينا من المناسب الامتناع عن التصويت.

تدافع أوروغواي عن حماية المدنيين في النزاعات وتعطيها الأولوية في سياستها الخارجية، وستواصل القيام بذلك. ونذكّر بأن أوروغواي شاركت في صياغة قرار مجلس الأمن 2286 (2016) الذي يدين الهجمات على المستشفيات والهياكل الأساسية الصحية، فضلا عن الهجمات على العاملين في المجالات الطبية والصحية والإنسانية، والتي تشكل انتهاكات للقانون الدولي.

وتعرب أوروغواي مرة أخرى عن قلقها وتضامنها مع آلاف المدنيين الأبرياء الذين قُتلوا وجُرحوا في النزاع، الذي لم يعد له أي مبرر. وسنجد حلولا للأزمة المؤلمة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب على الطرفين أن يصغيا بعناية إلى مطالب المجتمع الدولي في إطار هذه المنظمة. ومن الضروري المضي قدما نحو سيناريو جديد للحوار تكون الغلبة فيه للسلام والحل الذي يستند للقانون الدولي على النزاع ويؤدي إلى إبرام اتفاقات شاملة ودائمة. ولذلك، من الملح تشجيع العودة إلى طاولة المفاوضات على أساس حل الدولتين الذي يكفل لإسرائيل حدودا آمنة وللشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أضم صوت دولة الإمارات إلى البيانات التي ألقيت نيابة عن المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر A/C.1/77/PV.19).

وأرحب بالقرار الهام الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي (القرار دإط-22/10) بأغلبية كاسحة، والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة لدواع إنسانية. إن هذه الخطوة الحاسمة تجسد حرص المجتمع الدولي وعزمه على الاستجابة للوضع المأساوي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة.

فخلال مدة لا تتجاوز عشرة أسابيع، تسببت الهجمات الإسرائيلية العشوائية على قطاع غزة في مقتل قرابة 000 19 شخص، معظمهم من الأطفال والنساء، وتجاوز عدد الجرحى 000 50 شخص، في الوقت الذي لا يزال فيه عدد كبير من الأشخاص عالقين تحت الأنقاض. إن هذه الأرقام المفزعة ليست مجرد إحصائيات نرددها، بل تجسد ضياع حياة وأحلام أناس وعائلات أبيدت بأكملها وأطفال جرحى ظلوا بدون أسرة أو معيل أو حتى رعاية طبية مناسبة. لقد أصبح قطاع غزة اليوم أخطر مكان في العالم بالنسبة للأطفال بعد مقتل حوالي 000 8 منهم، فيما تحولت الأحياء والمدارس، التي كانت تشكل عالمهم الصغير، إلى مجرد أكوام من الركام. إن كل ساعة تمر دون وقف فوري لإطلاق النار تعني تضاعف أعداد الضحايا ومواصلة تدهور إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في تاريخنا المعاصر.

ولذلك، فإننا نجدد مطالبتنا بالتوصل لوقف عاجل وفوري لإطلاق النار والالتزام بالقانون الدولي الإنساني وإطلاق سراح المحتجزين. كما نؤكد دعمنا للجهود المستمرة التي تبذلها دولة قطر وجمهورية مصر العربية الشقيقتان للتوصل إلى هدنة في قطاع غزة.

لقد أصبح أغلب سكان القطاع، أكثر من 1,9 مليون شخص، من النازحين في منطقة جغرافية ضيقة لا يوجد فيها أي ملاذ آمن وتزداد انكماشا كلما تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية الإسرائيلية. فضلا عن ذلك، فإنهم يواجهون نقصا حادا في أبسط مقومات الحياة، من مياه وغذاء وأدوية، مما أدى إلى انتشار الجوع والأمراض. إننا أمام واقع مأساوي يستوجب التحرك العاجل لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم، وخاصة الوقود الذي يعد أساسيا للقطاع الطبي.

لقد شهد العديد من أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبلين بأنفسهم خلال الزيارة التي نظمتها دولة الإمارات إلى معبر رفح الأسبوع الماضي مدى المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والاحتياجات الهائلة على الأرض. كما استمعوا إلى تحذيرات مسؤولي الأمم المتحدة حول اقتراب النظام الإنساني من حافة الانهيار الكامل. واطلعوا عن كثب على الجهود الجبارة التي تبذلها مصر لإيصال المساعدات إلى غزة. وفي ظل هذه الأزمة الخانقة، نؤكد مجددا على الدور الحاسم الذي يجب أن يضطلع به المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية بانتظام ودون عراقيل. ولذلك، قدم بلدي مشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى تسهيل وزيادة وتيرة وصول المساعدات إلى غزة (S/2023/1029).

ونؤكد في هذا السياق على استمرار دولة الإمارات في دعم الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة العصيبة، حيث أعلنا مؤخرا عن بناء ثلاث محطات لتحلية المياه في منطقة رفح على الجانب المصري بهدف توفير مياه صالحة للشرب لنحو 000 300 شخص يوميا في ظل أزمة المياه الحادة في القطاع. وقد تم افتتاح أولى هذه المحطات الأسبوع الماضي. كما قام بلدي بإنشاء مستشفى ميداني في غزة حيث تطوع العديد من الأطباء والممرضين الإماراتيين للعمل في هذا المستشفى بهدف تقديم الرعاية الطبية والعلاج للجرحى والمرضى الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال أصيبوا بجروح بالغة جراء الغارات الجوية.

يجب ألا نغفل عن التدهور المستمر والسريع للأوضاع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيودها على حركة السكان الفلسطينيين وحياتهم. ونفذت حملات اقتحام واعتقالات واسعة النطاق استهدفت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في ظل تصاعد وتيرة هجمات المستوطنين ضدهم وضد ممتلكاتهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، لا بد من التأكيد أن إحلال الأمن والاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأكملها لا يكمن في وقف إطلاق النار فحسب أو فرض وقائع عسكرية جديدة تزيد من معاناة أهل غزة، بل يتطلب معالجة جذور هذا الصراع حيث يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ولا بد من التوجه نحو مفاوضات جدية برعاية المجتمع الدولي واستنادا إلى المرجعيات الدولية بهدف تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل موريتانيا، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وممثل زامبيا، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/ES-10/PV.46).

وأود أيضا أن أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الحالة في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة. ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

تود نيجيريا أن تعبر عن تأييدها للنداء العالمي الذي وجهته الدول والمجتمع المدني بشأن إدانة التدمير الوحشي الحالي للأرواح والممتلكات في قطاع غزة، والذي اتخذ بعدا خطيرا للغاية. وتؤيد نيجيريا وتكرر الدعوة إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة بين القوات الإسرائيلية وحماس في غزة. لقد أزهقت أرواح كثيرة، بمن في ذلك نساء وأطفال، منذ بداية الأزمة في إسرائيل وفلسطين، ونزح الكثيرون. وأثرت الزيادة اليومية في عدد النازحين ونقص الإمدادات الإنسانية، بسبب إعاقة إمكانية الوصول، بشدة على الناس، وأدت إلى تفاقم الكارثة الإنسانية في المنطقة وزادت من الخسائر في صفوف المدنيين.

وتحث نيجيريا، بوصفها من مؤيدي حقوق الإنسان وحماتها، طرفَي النزاع على التمسك بالقيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني الذي يعطي الأولوية لضمان سلامة المدنيين ورفاههم. وينبغي أن يتجاوز ذلك كونه مجرد سياسة. ويشكل تدمير الأرواح والممتلكات، بما في ذلك المستشفيات والمواقع الدينية والثقافية، انتهاكا للقانون الدولي. ولذلك، تدعو نيجيريا إلى وقف إطلاق النار وتكرر دعوتها مرة أخرى

الجانبين إلى المسارعة بوقف تصعيد الأعمال القتالية، وهو ما من شأنه أن يساعدنا في التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ولا بد من كسر حلقة العنف التي تبدو دائمة.

في الختام، وبحكم عضويتنا في اللجنة الوزارية التي أُنشئت أثناء مؤتمر القمة العربي الإسلامي الاستثنائي المشترك، تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، سنستمر في التواصل مع الجهات الفاعلة العالمية لإيجاد حل سلمي دائم لهذه المشكلة المستمرة منذ عقود وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): تقدر السلفادور عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الهامة بشأن الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة، حيث أدى النزاع المستمر منذ أكثر من شهرين إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة ومقتل عدد لا يحصى من المدنيين. ونعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا في جميع الخسائر البشرية الناجمة عن تصاعد النزاع.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه العميق إزاء التصاعد الحاد لأعمال العنف في المنطقة ويدعو إلى وضع حد لمعاناة الأسر في المنطقة التي عانت من الفظائع ومن أضرار بشرية ومادية لا يمكن إصلاحها. ووفقا لأحدث تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن الحالة في فلسطين، حتى 18 كانون الأول/ديسمبر في أعقاب 73 يوما من الأعمال القتالية، قُتل أكثر من 400 19 فلسطيني في غزة 70 في المائة منهم من النساء والأطفال؛ ويحتمي 1,4 مليون نازح داخليا في 155 منشأة تابعة للأونروا في جميع محافظات قطاع غزة الخمس. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 136 موظفا من موظفي الأونروا، وقائمة الخسائر البشرية والمادية تطول كل يوم.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار دإط–22/10 المتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة وشارك في تقديمه، لأننا نعتقد أنه يجسد أساسا المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والوظائف التي أناطها بالجمعية العامة. وبالمثل، نعتقد أن نصه متوازن وأن مقصده إنساني بحت وواضح يتمثل في الوقف الفوري لإطلاق النار ومطالبة الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. ونؤيد الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار ونحث المجتمع الدولي على استخدام كل نفوذه لمنع زيادة تصعيد العنف وإنهاء الأزمة. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام التي وجهها في 6 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/2023/962) وحث فيها أعضاء مجلس الأمن على منع وقوع كارثة إنسانية أكبر في جميع أنحاء قطاع غزة.

وندين جميع أعمال العنف الموجهة ضد السكان المدنيين ونطالب بالإفراج الفوري عن المختطفين وبسلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونظرا لخطورة الحالة، يكرر بلدي دعوته إلى توفير الحماية الكاملة للممرات الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني؛ واحترام جميع المرافق المدنية والإنسانية وحمايتها، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية ووسائل النقل والمعدات والمدارس وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في الميدان. ويجب أن نكفل عدم حرمان المدنيين من السلع الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. ولذلك، نحث على السماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية فورا وبشكل كامل ومأمون وآمن وغير مقيد إلى الإمدادات والخدمات الأساسية، مثل المياه والغذاء والإمدادات الطبية والوقود والكهرباء، لضمان إيصالها إلى جميع المدنيين.

ونعيد التأكيد على ما ظللنا نكرره على مر السنين في مختلف المحافل: لا يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا بالوسائل السلمية وبإرادة الطرفين والحل القائم على وجود دولتين وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويجب في أوقات الأزمات أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الحوار واستخدام الهيئات المتعددة الأطراف التي أنشئت لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز أواصر التعاون بين دولها الأعضاء وضمان رفاه الشعوب. ونحث الطرفين على إثبات قدرتهما على التوصل إلى اتفاقات من أجل الصالح العام وتحقيق السلام ووقف المعاناة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لقيادة الدول العربية وجهودها ودورها المحوري في وقف الأعمال القتالية وضمان

حماية السكان المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية. وبوصفنا مجتمعا دوليا، يجب أن نضاعف جهودنا في الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم وسلمي للنزاع وتسريع التوصل إليه. وعلى هذا النحو، فإننا بحاجة ماسة إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند. ووفقا للقرار دإط–22/10، المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، تُرفع مؤقتا الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 15/50.